



دعوة لإنصاف شامل في مجال حقوق الإنسان

استجابة الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي لأزمة كوفيد-19
أبريل / نيسان 2020

في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا في أنحاء العالم وما رافقه من تسجيلٍ لانتهاكات مؤكدة لحقوق الإنسان وتفاقمها، فإن إعمال الحقوق البيئية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشق الطريق أمام أي استجابة قانونية وفعالة. يدأب أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹ على تعزيز العدالة والتطبيق الفعال لحقوق الإنسان. يدعو العديد من أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي المؤلف من منظمات ومدافعين من جميع أنحاء العالم، آليات العدالة المحلية والدولية لأن تأخذ في الحسبان استجابات الدول والجهات الفاعلة الخاصة لجائحة فيروس كورونا التي تعزز مشاكل حقوق الإنسان المزمنة أو لا تثير على نحو فعال التحديات التي فرضتها السياسات المتبعة ردحًا من الزمن التي ولدت عدم المساواة والإفقار النظاميين. يتطلب الوضع إنصافًا شاملاً لحقوق الإنسان. في زمن يشهد على منع العديد من أشكال الاحتجاج والتنظيم الاجتماعي والحياة المدنية، ربما لم يعد التقاضي الاستراتيجي والدعوة القانونية الملاذ الأخير، لربما أصبحا الملاذ الوحيد.

وعليه، يحث أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي آليات العدالة - بما فيها المحاكم المحلية والموظفين القضائيين؛ والمحافل الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة؛ ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ولجان المساواة بين الجنسين، ومكاتب أمناء المظالم، وسائر مؤسسات "الفرع الرابعة" - على ما يلي:

1. أن ترصد من تلقاء ذاتها الانتهاكات المترتبة على استجابات الدولة والجهات الفاعلة الخاصة لجائحة كوفيد، وأن تصدر تدابير ملموسة للتعويضات تشمل ضمانات نظامية لتلافي التكرار والإعمال الكامل لحقوق الإنسان؛
2. أن تعمل بهدف إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص والمجموعات الأكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة مباشرة أو غير مباشرة عن الجائحة، على نحو يتماشى مع تحليل متعدد الجوانب يعزز المساواة الموضوعية؛
3. أن تبقى متاحة، عن طريق زيادة الإجراءات المرنة، مثل الاستغناء عن متطلبات كاتب العدل، واستخدام الإيداع الإلكتروني، وإصدار الأحكام عبر الإنترنت، واستضافة جلسات العمل عن بعد، من جملة تدابير أخرى، مع المحافظة في الوقت عينه على بعض الوظائف خارج الإنترنت أو توفير الموارد لتلافي الاستبعاد الرقمي؛
4. أن تستفيد من الإغاثة الطارئة الزجرية الطابع، مثل التدابير الاحترازية والتحفطية والمؤقتة وما شابهها في قضايا حقوق الإنسان، ومن بينها تلك المتعلقة بدعوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملحة.

1 - يستند هذا البيان على النقاشات العامة بين أعضاء الفرق العاملة المختلفة ولا يعني ضمناً التأييد الفردي من قبل أي عضو بعينه.



لا بدّ من الإشادة بالعديد من الأنظمة القضائية وآليات العدالة على استجابتها في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي فرضها كوفيد-19 على الولايات القضائية في شتى أنحاء العالم. على المستوى الدولي، أصدرت [لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#)، و[اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب](#)، و[لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه](#)، و[لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان](#)، و[محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان](#)، و[اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان](#) بيانات تتناول بالتفصيل المعايير الحقوقية المتعلقة بالجائحة. كما نشط العديد من المكلفين بولاية في إطار الاجراءات الخاصة الدولية والإقليمية وأصدروا بيانات عن الموضوع. كما أنشأت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وحدة تنسيق الاستجابة السريعة والمتكاملة لأزمة جائحة كوفيد-19 (SACROI COVID-19)، وتبنت أيضًا [القرار رقم 2020/01](#) الذي يحث الدول على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان أثناء الجائحة. ودعت شبكة هيئات المعاهدات (TB-Net)، التي تكون المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عضوًا فيها، هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات إلى مواصلة عملها المهم في رصد حقوق الإنسان والآثار التي تطال السكان، لا سيما الفئات المحرومة، وضمان أن تكون طرائق عملياتها المتواصلة شاملة ومتاحة للمجتمع المدني وتعالج قضايا الأمن والخصوصية التي قد تنشأ مع التفاعلات الافتراضية. محليًا، تشمل الأمثلة الإيجابية المرونة التي أبدتها المحكمة العليا في الهند إزاء الشروط الإجرائية المطلوبة لتعزيز الوصول إلى العدالة أثناء الإغلاق، يُذكر أن هذا الإجراء دعت إليه [شبكة قانون حقوق الإنسان](#)، ضمن سواه. كذلك، تستطيع مؤسسات الفرع الرابع مثل [اللجنة الكندية لحقوق الإنسان](#) أن تمارس دورًا مهمًا في معالجة الشكاوى، وعقد جلسات الاستماع عبر الإنترنت، وتوفير سبل سريعة لمشاركة الحكومة، وتمثيل أصحاب الحقوق، والتدخل أمام المحاكم وهيئات القضاء الإدارية. أنشأت [لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان](#) لجنة استشارية للمجتمع المدني تُعنى بعملية الرصد أثناء الجائحة. يحث أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي آليات العدالة على اتخاذ خطوات استباقية، عن طريق استكشاف استخدامات الاجراءات العاجلة المتاحة لها مثل الإغاثة الطارئة الزجرية الطابع من جملة أمور أخرى، ومراعاة أن لا تقتصر على مجال الحقوق المدنية والسياسية على نحو مححف في وقت يتفاقم الخطر المحدق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يُذكر الأعضاء التحديات التي تواجهها آليات العدالة في المرحلة الراهنة. أصدرت [لجنة الحقوقيين الدولية](#) مذكرة إحاطة حملت عنوان "إرشادات بشأن المحاكم وكوفيد-19"، وتتناول عدة قضايا مثل تعليق المسائل "غير الملحة"، وعقد المؤتمرات بتقنية الفيديو، والمخاطر، وسواها من المسائل المتعلقة باستمرار عمل الهيئات القضائية. كما استضافت [مؤسسة المحاكم العادلة طبقًا للأصول](#) سلسلة حلقات دراسية شبكية تعالج إدارة نظم العدالة في أميركا اللاتينية لضمان الحقوق أثناء الجائحة.

يُذكر أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي أن الوصول إلى العدالة يبدأ مع أصحاب الحقوق أنفسهم. وتبعًا لذلك، شارك مرصد تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مقره في برشلونه، مؤخرًا في نشر "مجموعة أدوات الإجراءات في زمن كوفيد-19"، التي تحتوي على إرشادات قانونية للمستأجرين الذين يعيشون أوضاعًا من عدم اليقين أو الضعف بسبب جائحة كورونا. مدّ [معهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جنوب أفريقيا](#) سبل تواصل خاصة لضمان وصول الفئات المعرضة للخطر أثناء الجائحة إليه ورفع قضاياهم. تعزز [هيئة بنغلادش للمساعدة والخدمات القانونية](#) استخدام خطوط الهاتف الخليوي الساخنة لتقديم المشورة القانونية للعمال والنساء والفتيات، وقد أدرجت معلومات عن الاستجابة لكوفيد-19 في تطبيقها الموجود في الهواتف الخليوية [Sromik Jiggyasha](#) الخاص بحقوق العاملين.

سبق أن رفع العديد من الأعضاء التماسات إلى نظم العدالة استجابةً لكوفيد-19. فقد رفع المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل -عدالة- دعوى لدى المحكمة العليا يُطالب فيها بتوفير فحص فيروس كورونا لـ 150 ألف فلسطيني يعيشون في مخيمات مكتظة للاجئين في القدس الشرقية. كما رفع مركز عدالة دعاوى أخرى، من بينها دعوى للحد من المراقبة الجماعية



بذريعة الصحة العامة، ودعوى ثانية "تطالب بضمان وصول الأطفال في قرى البدو الفلسطينية غير المعترف بها والمعترف بها حديثاً في صحراء النقب إلى أجهزة الكمبيوتر والانترنت لتمكينهم من التعلّم أثناء تفشي فيروس كورونا". رفع [مركز الحقوق الدستورية](#)، بالتعاون مع حلفائه، طعوناً قضائية في قانون مكافحة الهجرة في الولايات المتحدة يُعاقب المستفيدين من غير المواطنين من مجموعة واسعة من المنافع العامة، قائلاً إنه "في خضم الأزمة الصحية العالمية، من المهم أن تُتاح لكل فرد، بغض النظر عن وضع الهجرة، إمكانية الوصول الكامل إلى الرعاية الصحية والمزايا العامة التي يستحقها". قدم [مركز الحقوق الإنجابية](#) وشركاؤه طلباً مستعجلاً لدى المحكمة العليا الأميركية، يلتمس فيه إعادة العمل بالأمر التقييدي المؤقت الصادر عن محكمة المقاطعة الفيدرالية الذي يسمح للمرضى في تكساس الذين يسعون للوصول إلى الرعاية الطبية للإجهاض أثناء جائحة كوفيد-19 بالحصول على أدوية الإجهاض. "قدّم كلّ من [العدالة العالمية وحقوق الأراضي](#) و [منبر حقوق الإنسان- البرازيل](#) التماساً إلى المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل لتعليق العمل بسقف النقص المالي المحدد لعشرين عاماً في جميع النفقات الاجتماعية، بما فيها نفقات الصحة والتعليم. رفعت [شبكة قانون حقوق الإنسان](#) سلسلة من الدعاوى القضائية أمام المحاكم الدستورية في قضايا تشمل العمال المهاجرين، وسكان الأكواخ في الأحياء الفقيرة، والمشردين، والعاملين على الخطوط الأمامية والمزارعين.

في إطار متصل، نفذ أعضاء آخرون حملة قانونية لا علاقة لها بالتقاضي في ما يتعلق بالجائحة. على سبيل المثال، وجهت [مؤسسة الدراسات الخاصة بتطبيق القانون](#) رسالة مفتوحة إلى محكمة العدل العليا في السلفادور توضح بالتفصيل متطلبات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام الصلاحيات الاستثنائية. كذلك، قدم [مركز العدالة والقانون الدولي](#) و [اللجنة الكولومبية للحقوقيين](#) و [جماعة المحامين "خوسيه ألفير ريسترسيبو"](#)، بالتعاون مع الحلفاء، شكوى لدى السلطات الكولومبية بشأن "استمرار حوادث التخويف والتهديدات والقتل التي يتعرض لها المواطنون والزعماء والمحاربون السابقون والشعوب الأصلية في مقاطعة بوتومايو في فنزويلا بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم، في سياق قانون حالة الطوارئ بسبب كوفيد-19. وجهت هيئة بنغلادش للمساعدة والخدمات القانونية كتاباً إلى كبير القضاة في بنغلادش مرحباً بالتدابير التي تفيده عن إطلاق سراح مقترح لعدد محدود من المدانين المختارين المحرومين من حريتهم الذين قضوا مدة طويلة في السجن، ودعت إلى إطلاق سراح غالبية السجناء في حالات الاكتظاظ الشديد. أعد [التحالف الدولي للموئل - مكتب أميركا اللاتينية](#) بالتعاون مع 61 منظمة و 207 أكاديمي وناشط بيانات إلى الفروع الثلاثة في المكسيك طالبين اتخاذ تدابير عاجلة تتعلق بالسكن والمياه والغذاء.

علاوة على ما تقدّم، نفذت العديد من أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي دعوة مباشرة لدى الحكومات تستند إلى قانون حقوق الإنسان. على سبيل المثال أعدت [مبادرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية](#) في أوغندا وثيقة تناول "صون كرامة الإنسان واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثناء جائحة كوفيد-19"، ويسهم هذا الملف في تحقيق جملة أمور من بينها الوقف الاختياري لعمليات الإخلاء. أعدت شبكة قانون حقوق الإنسان بالتعاون مع شركائها تقريراً تحت عنوان "ميثاق المواطنين - استجابة التخطيط الحضري في مومباي أثناء الإغلاق بسبب كوفيد-19"، مستندة إلى مسح أجرته للموائل ذات الدخل المنخفض في مدينة مومباي الكبرى. أصدرت [الدولية FIAN](#) تقريراً أولياً يرصد الأثر المترتب على التدابير التي اتخذتها الدول لاحتواء العدوى والتي تكثف الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، لا سيما في ما يتعلق بالحق في الغذاء الكافي؛ وتُدعو شبكة المعلومات الدول إلى "توخي الحرص بأن لا تُسبب الإجراءات المتخذة ضرراً متوقعاً خارج حدودها، وأن لا تعوق قدرة البلدان الأخرى على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان". دعا منتدى سلامة العمال، الذي تنتمي إليه هيئة بنغلادش للمساعدة والخدمات القانونية، إلى ضمان دفع الأجور للعاملين في قطاع صناعة الملابس الجاهزة وتوفير الحماية لهم. دعت [رابطة البلدان الأميركية للدفاع عن البيئة](#) الدول إلى احترام سيادة القانون والامتثال لالتزاماتها البيئية والحقوقية، والامتناع عن



التراجع المتجسد في تغييرات ضارة للمعايير أو الموافقة على مشروعات من غير إجراء تقييمات الضرر البيئي والاجتماعي المناسبة.

لم يتوقف الأعضاء عن الدعوة إلى إنصاف شامل لحقوق الإنسان يهدف إلى التصدي الفوري للجائحة وما تنطوي عليه من انتهاكات ممنهجة. تؤكد منظمة الفرانسيسكان الدولية أنه " لا ينبغي لنا أن نرغب بالعودة إلى الحياة الطبيعية، ما دامت الحياة الطبيعية تساوي تدمير البيئة والتفاوتات الصارخة والمشينة. إنما علينا عوضًا عن ذلك استخلاص العبر من إخفاقات الماضي؛ والاستناد إلى بعض الممارسات الجيدة التي توصلت إليها الدول أثناء الجائحة؛ والدفع لتغيير نموذج التنمية المعتمد؛ وحماية الخدمات الاجتماعية والحقوق من مصالح الشركات التجارية وجشعها؛ وأخيرًا وليس آخرًا، غرس الأخوة والتضامن التي نشهدها وسط أزمة الحوكمة العالمية داخل المجتمعات وفي ما بينها." يُمكن أن تمارس آليات العدالة دورًا حاسم الأهمية في التدقيق في قرارات الدولة بشأن توفير الموارد في حزم الإغاثة/ الانتعاش الاقتصادية، والنظر في مدى كفاية حقوق الإنسان والإنصاف في تعبئة الموارد. أتاحت سلسلة المقالات المتعلقة بكوفيد-19 الصادرة عن المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشاركة العضوة الفردية أليسبا يمين التي أشارت إلى أن "هذه الأمانة توفر نافذة للبحث على إعادة التوزيع على نطاق كبير (ودعم الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والسكن وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) على المستوى الوطني في العديد من البلدان – ووضع تصورات جديدة جوهرية للحوكمة الاقتصادية العالمية." رأى مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه ينبغي للتعاون الدولي الاسترشاد بالتزامات الدول الخارجية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها واجب الدول الأكثر ثراءً والمؤسسات المالية الدولية بعدم تقويض قدرة البلدان الأخرى على تعبئة الحد الأقصى من الموارد المتاحة للتصدي للجائحة. وبموازاة هذه الرؤية الأوسع عن دور القانون في الاستجابة للجائحة، تقترح مؤسسة دولا عمر في جنوب أفريقيا إلزامًا قويًا بالتشريع التشاركي الوطني والمحلي، وتحت على " تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق ممارسة دور قوي في ربط أصوات الفئات المهمشة في هياكل صناعة القرار."

خلاصة القول، في زمن الخلل المدمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا بدّ من استمرار عمل آليات العدالة في الرقابة والمحاسبة الحاسمتين. لقد دأب أعضاء الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي على مطالبة آليات العدالة الدولية والمحلية بالاستجابة للجائحة على نحو يتيح تكيف نماذج عملهم مع واقع إمكانية الوصول، والحاجة إلى راب الانقسام الرقمي، والاحتياجات الملحة لحقوق الإنسان في الوقت الراهن؛ التي تحركها مبادئ حقوق الإنسان التي تركز على احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا؛ والتي تشمل الأعمال المتخذة تلقائيًا؛ والتي تنص على الإنتصاف الفوري والنظامي لحقوق الإنسان. لقد ترددت العديد من آليات العدالة، حتى في أفضل الظروف، في اعتماد إجراءات كفيفة بإحداث تحولات في مجال حقوق الإنسان. لا بدّ أن يتغير هذ الواقع، ولا بد أن يبدأ هذا التغيير الآن.